[الزمر: ٦٢] وقوله : ﴿ إِنَّ رَبَّكُمُ اللَّهُ الَّذِي خَلَقَ السَّمَوَاتِ وَالأَرْضَ فِي سِتَّةِ أَيَّامٍ ﴾ [الأعراف: ٥٤] فمن قال بقدم العالم فهو كافر ، ثم لما ثبت انتهاء الموجودات إلى واجب الوجود لذاته ، والعدم على الواجب ممتنع ، لأن ما ثبت قدمه استحال عدمه ، لزم كونه أزليًا أبديًا ، فهو قديم لا أول لوجوده ، وباق لا آخر لشهوده ، فيرجع معنى القِدَم والبقاءُ فى حقه تعالى إلى الصفات السلبية ، وإن عدهما بعضهم فى النعوت الثبوتية ، لأن معنى البقاء فى حقه سبحانه نفى عدم لاحق فى الأبد ، كما أن القدم عبارة عن نفى عدم سابق فى الأزل ، فيرجع معناهما إلى نفى العدم، ولذا قال التوربشتى[1] فى معتقده : إن الموجود والقديم من أسماء الذات .

ما يجب على المكلف أن يقوله :

قال الإمام : [**يجب**] أى يفرض فرضًا عَيْنًا بعدما يحصل علمًا يقينيًّا **أن يقول** أى المكلف بلسانه المطابق لما فى جنانه : **آمنت بالله** وفيه إشعار بأن الإقرار له اعتبار على خلاف فى أنه شطر للإيمان إلا أنه يسقط فى بعض الأحيان ، أو شرط لإجراء أحكام الإيمان كما هو مقرر عند الأعيان ، وهو المروى عن الإمام ، وإليه ذهب الماتريدى ، وهو الأصح عند الأشعرى ، ويؤيده قوله تعالى : ﴿ **أُولَئِكَ كَتَبَ فِي قُلُوبِهِمُ الإِيمَانَ** ﴾ [المجادلة: ٢٢] وقال البزدوى : من صدق بقلبه وترك البيان من غير عذر ، لم يكن مؤمنًا ، وهذا مذهب المحققين من الفقهاء ، وفى كلامه إشارة إلى عدم اشتراط لفظ أشهد ، حيث لم يقل يجب أن يشهد بأنى آمنت بالله خلافًا لمن شرطه من الشافعية مستدلين بقوله عليه الصلاة والسلام : « **أمرت أن أقاتل الناس حتى يشهدوا أن لا إله إلا الله** »[2] مع أنه جاء فى رواية أخرى :

(١) هو أبو عبد الله فضل الله حسن شهاب الدين توفى ٦٦١ هـ انظر ترجمته فى هداية العارفين (٥/ ٨٢١) .

(٢) صحيح : أخرجه البخارى (١/ ١٣ ، ٦/ ١٣٨) ومسلم الإيمان (٣٤ ، ٣٦) والترمذى=

«**حتى يقولوا لا إله إلا الله**» [١] والمعنى : صدقت معترفًا بوجود الله سبحانه وتوحده فى ذاته ، وتفرده فى صفاته .

وملائكته بأنهم عباد مكرمون لا يسبقونه بالقول وهم بأمره يعملون ، وأنهم معصومون ولا يعصون ، ومنزهون عن صفة الذكورية ، ونعت الأنوثية ، وقد أنكر الله فى كتابه على من قال : إنهم بنات الله حيث قال : ﴿ **وَجَعَلُوا الْمَلَائِكَةَ الَّذِينَ هُمْ عِبَادُ الرَّحْمَنِ إِنَاثًا أَشَهِدُوا خَلْقَهُمْ سَتُكْتَبُ شَهَادَتُهُمْ وَيُسْأَلُونَ** ﴾ [الزخرف: ١٩] وقال : ﴿ **أَصْطَفَى الْبَنَاتِ عَلَى الْبَنِينَ (١٥٣) مَا لَكُمْ كَيْفَ تَحْكُمُونَ** ﴾ [الصافات: ١٥٣، ١٥٤] وذُكر فى «الجواهر فى الأصول» أن الملائكة ليس لهم حظ من نعيم الجنان ولا من رؤية الرحمن كذا فى «شرح القونوى [٢] لعمدة النسفى» ، وذكر أيضًا أنهم أجسام لطيفة هوائية ، تقدر على التشكل بأشكال مختلفة ﴿ **أُولِي أَجْنِحَةٍ مَّثْنَىٰ وَثُلَاثَ وَرُبَاعَ** ﴾ [فاطر: ١] مسكنهم السماوات، أى مسكن معظمهم ، قال : وهذا قول أكثر المسلمين . **وكتبه** أى : المنزلة من عنده كالتوراة والإنجيل والزبور والفرقان وغيرها من غير تعيين فى عددها ، **ورسله** أى : جميع أنبيائه ، أعم من أنه أُمر بتبليغ الرسالة أم لا ، وظاهر كلام الإمام ترادف النبى والرسول كما اختاره ابن الهُمام إلا أن الجمهور على ما قدمنا من أن الرسول أخص من النبى فى تحقيق المرام ، ولا نعين عددًا لئلا يدخل فيهم من ليس منهم، أو يخرج منهم من هو منهم ، والترتيب بين الثلاثة باعتبار أن الملائكة يأتون بالكتب إلى الرسل ، وإلا فالكتب أفضل من الملائكة بالإجماع ، فإنها كلام الله من غير نزاع .

= (٢٦٠ ، ٢٦٠٦) والنسائى (٥/ ١٤ ، ٦/ ٤ ، ٥ ، ٦) وابن ماجه (٧١ ، ٧٢ ، ٣٩٢٧ ، ٣٩٢٨) وأحمد فى المسند (٢/ ٣٤٥ ، ٤٢٣ ، ٣/ ١٩٩) والدارمى (٢/ ٢١٨) والحاكم فى المستدرك (١/ ٣٨٦ ، ٣٨٧) والبيهقى فى الكبرى (١/ ٨٤ ، ٢/ ٣، ٣٠ ، ٣/ ٩٢) .

(١) السابق بنحوه .

(٢) القونى اسمه محمد بن أحمد بن مسعود توفى عام ٧٧٧ هـ .

الإيمان بالبعث بعد الموت :

والبعث أى الحياة **بعد الموت** قد يفيد أن المراد به الإعادة بعد فناء هيئة البداية لا بعث الأنبياء إلى الخلق ، وإن كان مما يجب الإيمان به أيضًا ، ودليله قوله سبحانه وتعالى : ﴿ **ثُمَّ إِنَّكُمْ يَوْمَ الْقِيَامَةِ تُبْعَثُونَ** ﴾ [المؤمنون:١٦] وقوله : ﴿ **قُلْ يُحْيِيهَا الَّذِي أَنشَأَهَا أَوَّلَ مَرَّةٍ** ﴾ [يس:٧٩] إلى غير ذلك من النصوص القاطعة ، والأدلة اللامعة، قال فى «المقاصد» [١] . وبالجملة فالإيمان بالحشر من ضروريات الدين ، وإنكاره كفر باليقين ، **فإن قيل** : هذا قول بالتناسخ ، وهذا انتقال الروح من بدن إلى بدن فإن البدن الثانى ليس هو الأول لما ورد فى الحديث أن « **أهل الجنة جرد مرد** » [٢] وأن « **الجهنمى ضرسه مثل أُحُد** » [٣] ولأجل هذا المعنى وهو أن القول بالمعاد وحشر الأجساد قول بالتناسخ قال جلال الدين الرومى رحمه الله : ما من مذهب إلا وللتناسخ فيه قدم راسخ ، **فالجواب** : إنه إنما يلزم التناسخ لو لم يكن البدن الثانى مخلوقًا من الأجزاء الأصلية للبدن الأول وإن سمى مثل ذلك تناسخًا كان نزاعًا فى مجرد الاسم وتحقيق الرسم ، على أن التناسخ عند أهله هو رد الأرواح إلى الأشباح فى الدنيا لا فى الأخرى ، فإنهم ينكرون الجنة والنار وسائر أمور العقبى، ولذا كفروا ، لا يقال قوله تعالى : ﴿ **كُلَّمَا نَضِجَتْ جُلُودُهُمْ بَدَّلْنَاهُمْ جُلُودًا غَيْرَهَا** ﴾ [النساء:٥٦] يفيد أن يكون المثاب والمعاقب باللذات الحسية والآلام الجسمية غير من عمل الطاعة وارتكب المعصية ، لأنا نقول : العبرة فى ذلك بالإدراك وإنما هو الروح ولو بواسطة الآلات ، وهو باق بعينه ، وكذا الأجزاء

---

(١) اسمه مقاصد الطالبين للإمام التفتازانى .

(٢) موضوع: ذكره الذهبى فى ميزان الاعتدال (٣٧٦٣) وابن حجر فى لسان الميزان (٣/ ٥٦٠) وعلته رواية شيخ ابن أبى خالد متهم بالوضع وعدَّ الذهبى هذا الحديث من أباطيله.

(٣) صحيح : أخرجه مسلم الجنة (٤٤) والترمذى (٢٥٧٩) وأحمد فى المسند (٢/ ٣٢٨) بنحوه وابن أبى عاصم فى السنة (١/ ٢٧١) والحاكم فى المستدرك (٤/ ٥٩٥) .

الأصلية من البدن ، ولذا يقال لمن رؤى حال سن الصبا فى الشيخوخة: إنه هو بعينه وإن بدلت الصور والهيئات، بل كثير من الأعضاء والآلات ، ولا يقال لمن جنى فى الشباب فعوقب فى المشيب: إنه عقوبة لغير الجانى ، فكبر ضرس الكافر بمنزلة ورم أعضائه .

وفى « شرح المواقف »[1] . الأجزاء الأصلية هى الأجزاء الباقية من أول العمر إلى آخره ، قال بعض الأفاضل : الأجزاء الأصلية هى الأجزاء الحاصلة فى أول الفطرة ، وهى وقت تعلق الأرواح بالأشباح . وبما ذكرنا من اعتبار الأجزاء الأصلية فى الحشر سقط ما قالوا فى نفى الحشر ، بمعنى الأجزاء أيضًا ، على أن الحشر أولاً لا يكون إلا بجمع الأجزاء من أول العمر إلى آخره وتحقيقًا لمعنى الإعادة ، كما ورد أنه سبحانه يعيد القلفة والأجزاء المقطعة من الظفر والشعر ، والأجزاء المقلعة من السن وأمثال ذلك ، ثم إنه سبحانه وتعالى يبقى ما أراده ويعدم ما أراده ، على ما تعلقت به المشيئة فى الكمية والكيفية والهيئة .

ثم اعلم أنه سبحانه وتعالى كما يحيى العقلاء يحيى المجانين والصبيان ، والجن والشياطين ، والبهائم والحشرات والطيور ، للأخبار الواردة فى ذلك ، وأما السقط الذى لم تتم أعضاؤه ، هل يحشر ؟ فروى عن أبى حنيفة رحمه الله أنه إذا نفخ فيه الروح يحشر وإلا فلا وهو الظاهر ، لأن المذهب المختار عند الأبرار هو الحشر المركب من الروح والجسد .

وقول القونوى والذى يقتضِى مذهب علمائنا أنه إذا كان استبان بعض خلقه يحشر ، وهو قول الشعبى وابن سيرين ، مدفوع بأن هذا الحكم حكم فقهى يترتب عليه بعض الأمور الدنيوية ، ولا تقاس عليه الأحوال الأخروية .

---

(١) للجرجانى .

الإيمان بالقضاء والقدر :

والقدر أى : بالقضاء والقدر **خيره وشره** أى : نفعه وضره وحلوه ومره ، حال كونه **من الله تعالى** فلا تغيير للتقدير ، فيجب الرضا بالقضاء والقدر ، وهو تعيين كل مخلوق بمرتبته التى توجد من حسن وقبح ، ونفع ، وضر ، وما يحيطه من مكان وزمان ، وما يترتب عليه من ثواب أو عقاب ، ولعل الإمام عدل عن الإيمان الإجمالى المشتمل عليه كلمتا الشهادة تبعًا له ﷺ حيث أجاب سؤال جبرائيل عليه السلام عن الإيمان [1] بهذا المقدار من البيان ، إلا أن الإمام عبر عن اليوم الآخر بمبدئه من البعث بعد الموت ، ليشمل حال البرزخ والموقف ، ثم رأيت فى نسخة صحيحة أنه جمع بين قوله : «واليوم الآخر والبعث بعد الموت» ، فتعين أن يراد حينئذ من البعث بعد الموت هو الإحياء فى القبر ، أو أراد باليوم الآخر جميع أحوال القيامة وما بعدها من المثوبة والعقوبة ، ثم خص منها البعث للحشر والنشر، فإنه أول ما فيه نزاع أهل الكفر ، ولأنها تشتمل على أصول الإيمان التفصيلى ، فأراد بذلك أن ينبهك فى أول كتابه إجمالاً على ما أراد بيانه فيه تفصيلاً وإكمالاً ، كما أنه أجمل بقوله : والبعث بعد الموت أولاً ثم ذيله بقوله آخرًا : **والحساب والميزان والجنة والنار حق كله** وكذا الصراط والحوض ، وغيرهما من مواقف القيامة ، على ما سيأتى بيانها ويرد برهانها ، ثم الإمام أوضح معنى التوحيد لظهور المرام حيث قال :

الله تعالى واحد لا من طريق العدد :

والله تعالى واحد أى فى ذاته **لا من طريق العدد** أى حتى لا يتوهم أن يكون

---

(١) صحيح : أخرجه مسلم الإيمان (٥) وأبو داود (٤٦٩٥) والترمذى (٢٦١٠) والنسائى (٨/ ٩٨) وابن ماجه (٦٣) وأحمد فى المسند (١/ ٢٨) والطحاوى فى مشكل الآثار (٤/ ١٢٢ ، ٥/ ١٠٨) وابن أبى عاصم فى السنة (١/ ٥٥/ ٧٥).

بعده أحد **ولكن من طريق أنه لا شريك له** أى فى نعته السرمد لا فى ذاته ولا فى صفاته ولا نظير له ولا شبيه له ، كما سيأتى فى كلامه النبيه تنبيه على هذا التنزيه وكأنه استفاد هذا المعنى من سورة الإخلاص على صورة الاختصاص [﴿ **قُلْ هُوَ اللَّهُ أَحَدٌ** ﴾] أى : متوحد فى ذاته منفرد بصفاته [﴿ **اللَّهُ الصَّمَدُ** ﴾] أى : المستغنى عن كل واحد ، والمحتاج إليه كل أحد [﴿ **لَمْ يَلِدْ وَلَمْ يُولَدْ** ﴾] أى : ليس بمحل الحوادث ولا بحادث [﴿ **وَلَمْ يَكُن لَّهُ كُفُوًا أَحَدٌ** ﴾] أى : ليس له أحد مماثلاً ومجانسًا ومشابهًا ، وفيه رد على كفار مكة حيث قالوا : الملائكة بنات الله، وعلى اليهود حيث قالوا : ﴿ **عُزَيْرٌ ابْنُ اللَّهِ** ﴾ [التوبة: ٣٠] وعلى النصارى حيث قالوا : ﴿**الْمَسِيحُ ابْنُ اللَّهِ** ﴾ [التوبة: ٣٠] وأن أمه صاحبة له ، وفى التنزيل حكاية عن مؤمنى الجن ﴿ **وَأَنَّهُ تَعَالَىٰ جَدُّ رَبِّنَا مَا اتَّخَذَ صَاحِبَةً وَلَا وَلَدًا** ﴾ [الجن: ٣] أى بطريق المجاز إذ على سبيل الحقيقة محال ذلك على الملك المتعال، والحاصل أن صانع العالم واحد ، إذ لا يمكن أن يصدق مفهوم واجب الوجود إلا على ذات واحدة ، متصفة بنعوت متعددة ، كما يستفاد من قوله تعالى: ﴿ **لَوْ كَانَ فِيهِمَا آلِهَةٌ إِلاَّ اللَّهُ لَفَسَدَتَا** ﴾ [الأنبياء: ٢٢] بالبرهان المتمانع ، وتقريره أنه لو أمكن إلهان لأمكن بينهما تمانع بأن يريد أحدهما سكون زيد والآخر حركته ، لأن كلاً منهما فى نفسه أمر ممكن ، وكذا تعلق الإرادة بكل منهما ممكن فى نفسه أيضًا إذ لا تضاد بين الإرادتين بل بين المرادين ، فحينئذٍ إما أن يحصل الأمران فيجتمع الضدان ، أوْ لا ، فيلزم عجز أحدهما ، وهو أمارة الحدوث والإمكان لما فيه من شائبة الاحتياج، فالتعدد مستلزم لإمكان التمانع المستلزم للمحال ، فيكون محالاً، وهذا تفصيل ما يقال إن أحدهما إن لم يقدر على مخالفة الآخر لزم عجزه، وإن قدر لزم عجز الآخر، وبما ذكرنا وهو أنه لو أمكن إلهان يندفع ما يقال : إنه يجوز أن يتفقا من غير تمانع.

وأما قول العلامة التفتازانى : الآية حجة إقناعية ، أى يظن فى أول الأمر أنها

حجة ، ويزول ذلك عند تحقق المعرفة ، والملازمة عادية على ما هو اللائق بالخطابيات ، فإن العادة جارية بوجود التمانع والتغالب عند تعدد الحاكم على ما أشير إليه بقوله تعالى : ﴿ وَلَعَلا بَعْضُهُمْ عَلَىٰ بَعْضٍ ﴾ [المؤمنون:٩١] فالمحققون كالغزالى وابن الهمام والبيضاوى ما قنعوا بالإقناعية وجعلوها من الحقائق القطعية ، بل قيل : يكفر قائلها ، والمسألة مستوفاة فى الكتب الكلامية ، ثم اعلم أن ﴿ لَوْ ﴾ فى هذه الآية ليست لانتفاء الثانى فى الماضى بسبب انتفاء الأول كما هو أصل اللغة ، بل الاستدلال بانتفاء الجزاء على انتفاء الشرط من غير دلالة على تعين زمان ، فإنه قد يستعمل بهذا المعنى فى بعض المبنى .

الله لا يشبه شيئًا من خلقه :

لا يشبهه شىء من الأشياء من خلقه أى : من مخلوقاته ، وهذا لأنه تعالى واجب الوجود لذاته ، وما سواه ممكن الوجود فى حد ذاته ، فواجب الوجود هو الصمد الغنى الذى لا يفتقر إلى شىء ويحتاج كل ممكن إليه فى إيجاده وإمداده قال الله تعالى : ﴿ وَاللَّهُ الْغَنِيُّ وَأَنتُمُ الْفُقَرَاءُ ﴾ [محمد:٣٨] فإذًا وجوده عين ذاته ، وصفاته ليست عين ذاته خلافًا للفلاسفة ، **ولا** غير ذاته كما تقوله المعتزلة ، **ولا** حادثة كما تقوله الكرَّامية [١] ، بخلاف المخلوقين فإن صفاتهم غير ذاتهم عند الكل والحاصل أن الفلاسفة والمعتزلة نفوا الصفات احترازًا عن تعدد القدماء ، وكذا الأشاعرة حيث ذهبوا إلى نفى غَيْريتها وعَيْنيتها فى تحقيق الأسماء . **ولا يشبه شيئًا من خلقه** تأكيد لما قبله ، وتقرير لما قدمه ، وهو مستفاد من قوله تعالى: ﴿ لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ ﴾ [الشورى:١١] أى كذاته ، أو صفته، أو لأن نفى المثل مستلزم لنفى المثل بطريق البرهان ، كما حققه بعض الأعيان ، ولا نقول بزيادة الكاف ، أو المثل ، لأن المثل المطلق هو المساوى من جميع الوجوه.

---

(١) فرقة من الفرق المجسمة .